

1. تحسين دقة وموثوقية تقييم الملكية الفكرية عبر معايير موحدة. 2. تعزيز الشفافية في عمليات التقييم لدعم القرارات الاستثمارية والمالية. 3. توفير أدوات تقييم متقدمة مثل محاكاة مونت كارلو وخيارات الاستثمار الحقيقية. 4. دعم الشركات في تحقيق أقصى استفادة من أصولها الفكرية وزيادة قيمتها السوقية. 6. تحسين فرص التمويل عبر استخدام الملكية الفكرية كضمان للقروض والاستثمارات. 7. تسهيل عمليات الدمج والاستحواذ عبر تقييمات موثوقة للأصول غير الملموسة. 9. تعزيز القدرة التنافسية للشركات عبر إدارة فعالة للملكية الفكرية. 4. تحليل التحديات التي تواجه حماية الحقوق الفكرية وإيجاد حلول شرعية لها. 6. دعم الابتكار والاستثمار عبر حماية حقوق المبدعين وفق إطار شرعي. 7. تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الحقوق الفكرية. 8. اقتراح سياسات تشريعية متوازنة تجمع بين حماية الحقوق والمصلحة العامة. 9. توفير أساس قانوني يمكن أن تستند إليه الدول الإسلامية في تنظيم الملكية الفكرية. تحسين بيئة البحث العلمي عبر دعم حقوق الملكية الفكرية. 1. تعزيز الابتكار والإبداع عبر توفير بيئة قانونية داعمة لحماية الملكية الفكرية. 2. تحسين البيئة الاقتصادية عبر توفير حماية قانونية لحقوق المخترعين والمبدعين. 6. تسهيل التعاون الدولي في مجالات الابتكار عبر الاتفاقيات والمعاهدات لحماية الحقوق الفكرية. 8. تحفيز الاستثمار الأجنبي عبر توفير بيئة قانونية مستقرة تحمي حقوق المستثمرين في الابتكارات. تعزيز سمعة المؤسسات والدول دولياً عبر الالتزام بحماية الملكية الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة. 1. تسريع الإجراءات وتحسين كفاءة مكاتب الملكية الفكرية باستخدام التقنيات المبتكرة. 4. التعاون الدولي لتعزيز القدرة على مشاركة المعرفة والابتكارات بين مكاتب الملكية الفكرية العالمية. 6. تعزيز كفاءة وإنتاجية الإجراءات القانونية عبر الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي ومزيد من الابتكار. 8. توسيع نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز استخدام تقنيات الملكية الفكرية. 9. تحقيق الاستفادة في العمليات عبر تعزيز حوكمة التحول الرقمي وضمان استدامة الأنظمة الرقمية. 3. دعم الابتكار وريادة الأعمال عبر التوافق بين أهداف الجامعات وأعضاء هيئة التدريس. 6. توظيف سياسات الحوافز المالية لتعزيز المنافسة بين الباحثين والمبتكرين. 8. تحسين استخدام موارد الجامعات لتوجيه الأبحاث نحو أهداف اقتصادية قابلة للتطبيق. 9. زيادة تنافسية الجامعات عبر تطوير نظم متكاملة لحماية الملكية الفكرية. 4. تسهيل عمليات التفاوض بين أصحاب الحقوق والمستخدمين. 7. دعم الإبداع والثقافة عبر تخصيص إيرادات للمشاريع الفنية. 9. تحقيق تكامل أكبر بين المنظمات الدولية لتحصيل الإيرادات عبر الحدود. 1. تحسين جودة التعليم الجامعي وربط مخرجاته بسوق العمل. 4. توفير بيئة أكاديمية داعمة للابتكار وريادة الأعمال. 6. بناء علاقات استراتيجية مع المؤسسات البحثية والصناعية لدعم النمو الأكاديمي. 2. توفير ميزة تنافسية طويلة الأجل. 5. تعزيز الابتكار والتطوير داخل الشركات. 8. دعم التوسع في الأسواق الدولية عبر حماية الملكية الفكرية. 9. رفع قيمة الشركات في عمليات الدمج والاستحواذ. 1. تعزيز دور الوقف في دعم الاقتصاد المعرفي والابتكار. 5. تحفيز المبدعين والمؤلفين على المشاركة في تنمية المجتمع عبر الوقف. 7. تعزيز مكانة المملكة كدولة رائدة في تطوير نماذج وفاقية مبتكرة. 10. 2. إدخال أصول غير مادية ضمن نظام الوقف لزيادة التنوع الاستثماري. 6. زيادة فرص الاستثمار الشرعي عبر دمج الأوقاف الفكرية في الأنظمة المالية. 8. تعزيز مكانة المؤسسات الوقفية عبر تبني نماذج حديثة للأوقاف. 10.